الأنباء
الجمعة 8 يوليو 2011

هدد المحمد ووزيري المواصلات والنفط بالمساءلة السياسية خلال مؤتمر صحافي عقده في مجلس الأمة

السعدون: الحكومة عاجزة ومتراخية في تطبيق القوانين واستجواباتنا مستمرة

اتهم النائب احمد السعدون الحكومة بالعجز والتراخي عن تطبيق بعض القوانين ومحاولتها التحلل من تطبيق البعض الآخر، كاشفا عن ان الاستجوابات ستتواصل «لأننا نريد ممارسة دورنا». وعرض السعدون خلال مؤتمر صحافي مطول امس الخميس جملة من القضايا «التي فرضتها الساحة السياسية»، ومن اجل ايصال رسالة الى الحكومة، مختتما مؤتمره بتأكيد أجندته الرامية الى اسقاط رئيس الحكومة «لأننا نريد انقاذ الكويت من ناصر المحمد».

في البداية قال السعدون: هناك جملة من القضايا المطروحة على الساحة السياسية تحتاج المرور عليها بشكل مفصل وغير مخل بالتعاطي معها ولعل احدى هذه القضايا التي تعكس حجم العبث الدائر في البلاد هي كيفية التواصل مع القوانين ومنها الجدل الدائر حول تنفيذ وعدم تنفيذ قانون هيئة اسواق المال، فتنفيذ القانون من عدمه اصبح ظاهرة مألوفة في الكويت لكن ان يصبح تنفيذ القانون محل جدل فهذه طامة كبرى خاصة ان هذا القانون أخذ حقه من البحث والدراسة في اللجنة المالية البرلمانية ومع الفريق الحكومي المعني بتنفيذه او تطبيقه وبتوافق جميع الاطراف على معظم مواده باستثناء بعض النصوص التي سلموا بالموافقة عليها مع تسجيل تحفظهم. وأشار السعدون الى ان المطروح حاليا من وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي حول عدم تطبيق وتنفيذ القانون بداعي انتظار تعديله هو أمر باطل والمحاولات الجارية من قبل الوزيرة لممارسة ضغوط معينة على اعضاء هيئة مفوضية اسواق المال هي ممارسات باطلة، فالقانون صريح بهذا الجانب فهيئة مفوضية اسواق المال تتمتع بصلاحيات وسلطات مطلقة، لافتا الى ان هذه الصلاحيات والسلطات كانت محل نقاش طويل اثناء اعداد قانون هيئة اسواق المال الذي كانت الحكومة تشتكي من وضعه وغياب تنظيمه.

وأوضح السعدون ان الحكومة كانت تؤكد في اكثر من مناسبة ان تنظيم سوق الكويت لا يمكن ان يتم دون ان تأتي هيئة مفوضية تتمتع بالسلطة والاستقلالية، لذلك أخذنا بهذا الرأي عند اعداد القانون وتم منح مجلس المفوضية كل السلطات مع منح جميع اعضائه حق التفرغ للعمل بالمجلس، مبينا انه اليوم ونظرا لعدم رضا بعض الاطراف عن هذا القانون وصلاحيات الهيئة نجد بعض المحاولات السيئة لوزيرة التجارة تدعي من خلالها ان هناك 4 اعضاء في مجلس مفوضية اسواق المال مخالفين للقانون ويجب تغييرهم لعدم تفرغهم ونحن نقول «عجيب هذا الكلام!».

وتساءل السعدون: رغم تأكيدنا ضرورة تفرغ اعضاء مجلس مفوضية اسواق المال نقول من المسؤول عن تعيين الأعضاء الأربعة الذين تدعي الوزيرة مخالفتهم للقانون؟ أليس مجلس الوزراء هو الذي عيّنهم! وأما كان على مجلس الوزراء قبل التعيين ان يخطر كل عضو بوجوب التفرغ حسب ما نص عليه القانون! ألم يكن على مجلس الوزراء عدم تعيين اي عضو ما لم يستقل من جميع المناصب التي يتولاها حتى يتفرغ لمجلس مفوضية اسواق المال! مشددا اليوم على انه على اي عضو في مجلس مفوضية اسواق المال الاستقالة من اي منصب آخر حتى يتفرغ للمجلس وحتى لا يعطي اي مبرر لوزيرة التجارة.

وأكد السعدون انه لن يقبل ان تستغل وزيرة التجارة القانون لأنها تريد ان تغير لسبب او لآخر اعضاء مجلس المفوضية وعليه فإننا ندعو اعضاء مجلس المفوضية اما الى الاستقالة من المناصب الأخرى او الاستقالة من مجلس المفوضية، مشددا على انه يرفض هذا الاهتمام من وزيرة التجارة بتطبيق القانون لانها تريد تغيير مجلس مفوضية اسواق المال «وإذا كانت وزيرة التجارة تريد ان نذكرها ايضا بتطبيق القانون فنحن على استعداد لذلك بعد ان نسمع منها ونعرف من هو مستشار مستشفى الضمان الصحي!».

ورفض السعدون جميع محاولات الضغوط التي تمارسها وزيرة التجارة على مجلس المفوضية «ولكن في الوقت نفسه لا نخلي مسؤولية المجلس من ضرورة الالتزام بالقانون والتخلي عن اي منصب آخر او يتخلى عن منصبه بالمجلس»، مشيرا الى ان من يتخلى عن اي منصب آخر فهو عضو باق ومستمر بالهيئة ولا توجد اي سلطة يمكن لها او تملك ان تخرجه من موقعه.

السعدون متحدثا في المؤتمر الصحافي في مجلس الأمة أمس (متين غوزال)

وزيرة التجارة مارست ضغوطاً على هيئة مفوضية أسواق المال

على الحكومة تأسيس شركات مساهمة لتنفيذ مشاريع الخطة

المصفاة الرابعة قد تكون محوراً جديداً في استجواب رئيس الحكومة

ولفت السعدون الى انه على هيئة أسواق المال مسؤولية اخرى تتمثل في تطبيق المادة 157 من القانون وهي مادة صريحة واضحة وقد أخذت من وقت اللجنة المالية البرلمانية ما يكفي سواء في هذا القانون او قوانين اخرى متعلقة بحماية العاملين في بورصة الكويت، مشددا على ان هذه القضية لا تحتمل اي مساومة، فحقوقهم لا يمكن التفريط بها من خلال اعطائهم جميع الخيارات او الانتقال الى هيئة مفوضية اسواق المال.

وانتقل السعدون الى قضية خصخصة السوق قائلا: «القانون في المادة 156 أعطى لهيئة اسواق المال الحق في نقل جميع اصول سوق الكويت للأوراق المالية للهيئة، فالبورصة بورصة حكومية وبالتالي جميع أموالها حكومية ستتحول الى القطاع الخاص وهذه جزئية أخذت نقاشا طويلا في اللجنة المالية البرلمانية»، مشيرا الى ان اللجنة اتفقت بمشاركة الحكومة على اهمية عدم تملك الحكومة بشكل نهائي اي حصة في شركة خصخصة البورصة وبالتالي جاء تخصيص الشركة موزعا بنسبة 50٪ للمواطنين و50٪ تطرح بالمزاد العلني بين الشركات على شكل شرائح لا تزيد حصة كل شريحة عن 5٪ ولا يجوز لأي جهة او شخص ان يمتلك بشكل مباشر او غير مباشر أكثر من 5٪ من هذه الشرائح حتى تحرر بورصة الكويت من سيطرة اي طرف. ودعا السعدون وزيرة التجارة والصناعة الى الكف عن جميع محاولات العبث وضرورة تطبيق القانون والذي يؤكد عدم وجود اي سلطة لها على هيئة اسواق المال، لافتا الى ان القانون اعطى مجلس المفوضين كامل الصلاحيات والسلطات بدليل ان القانون يمنح مجلس مفوضي اسواق المال حق اصدار اللائحة التنفيذية خلاف بقية القوانين التي تحتاج الى اصدار لوائح تنفيذية والتي تصدر اما بقرار من مجلس الوزراء او بمرسوم.

وأعرب السعدون عن ثقته بأعضاء مجلس مفوضي اسواق المال بالقدرة على المنافسة الحقيقية المتوافرة بكافة الاسواق المالية، مطالبا اياهم بعدم الخضوع لاي ضغوط خاصة ان اي طرف لا يملك الاملاء عليكم بمن فيهم وزيرة التجارة المطالبة باستقالة بعض اعضائه، فهي لا تستطيع ذلك حتى ان كانت هناك مخالفة بوجودهم فمن يتحمل هذه الخالفة مجلس الوزراء وليس هم.

وانتقل السعدون الى قضية استنزاف الشركات غير المرخصة للمال الخاص للمواطنين من خلال شركات الانترنت غير المرخصة والاجراءات التي يفرضونها على المواطنين دون سبب سوى ضعف الحكومة ووزير المواصلات على وجه التحديد محذرا وزير المواصلات سامي النصف «سنسأله بشكل مباشر وواضح وصريح واذا اراد تحويل هذه المساءلة لسمو رئيس مجلس الوزراء فليس لدينا مشكلة في ذلك».

وأكد السعدون ان امام وزير المواصلات الآن تطبيق القانون خاصة ان القانون (96/26) أعطاه كل الصلاحيات وليس فقط لضبط الانترنت ولكن ايضا حتى شركات الاتصالات التي اصبح له عليها سلطات وصلاحيات بموجب هذا القانون كما ان الشركات المشتغلة بالانترنت هي شركات تعمل دون ترخيص وعليه فإنه مطالب بعرض عقود مؤقتة لحين صدور القانون وضبط ومساواة الترددات بين شركات الاتصالات وبما يسمح للشركات الاخرى وفق شروط وضوابط توضع بالقانون.

واشار السعدون الى انه اليوم سيضع على موقعه الخاص في حساب «التويتر» رقم تلفون وايميل لكل مستخدم للانترنت يرغب في تزويده بشكوى حول مشغل الانترنت الذي يستخدمه حتى يتعامل مع هذه الشكاوى او المستندات.

واكد السعدون ان الضجة المثارة حول المصفاة الرابعة لم تنته، مشيرا الى ان اعتراضنا في السابق كان قبل صدور القانون رقم 9 لسنة 2010 وقانون الخطة السنوية 2011/2010 لانه لم تكن هناك في السابق نصوص تلزم الحكومة بتأسيس شركات لانشاء مشاريع بهذا الحجم. وانتقد السعدون تبرير وزير النفط بأن ديوان المحاسبة اكد ان قانون تأسيس الشركات لا ينطبق على المصفاة الرابعة، وتساءل السعدون متى كان ديوان المحاسبة يستفتى في تطبيق القوانين من عدمه؟ مؤكدا ان الديوان لا يستفتى، بل مجلس الامة الذي حسم الامر واشترط تأسيس شركات للمشاريع الكبرى طبقا لقانون الخطة السنوية.

واشار الى ان شخصا اقسم بأن عمولة المصفاة الرابعة مليار دينار، وانا اصدقه لانه من نفس الاشخاص الذين تم منحهم ترخيص بث للاتصالات قبل انشاء شركة الاتصالات الثالثة مقابل عمولات.

واكد ان هذه القضية (المصفاة الرابعة) من ضمن مسؤولية وزير النفط، وقد تكون محورا جديدا من محاور استجواب رئيس الحكومة، داعيا الحكومة الى تأسيس شركة تتولى تنفيذ المصفاة الرابعة، لانه لا خيار امامها سوى تطبيق القانون، وسنتصدى لهم حتى نلغي العمولات، ونلزم الحكومة بتطبيق القانون.

وتطرق السعدون الى المحفظة المليارية التي عليها علامات استفهام وقال: نحن لم نذكر اسم احد لكن بعض الاطراف المعنية كانت ردة فعلها عنيفة، اي كاد المريب ان يقول خذوني، وسنتصدى للمحفظة، ولن نقبل الا بأن تكون لدعم السوق بشفافية وبعيدا عن تضارب المصالح. وتطرق السعدون الى قرار مجلس الامة في شأن تكليف ديوان المحاسبة بتقييم اجراءات جسر جابر ومناقصة في الكهرباء وقال: رغم كل محاولات تخفيف ما ورد في تقريري ديوان المحاسبة عن هذين المشروعين، الا ان هذين التقريرين اكدا وجود خطأ في الاجراءات.

واضاف ان هناك علامة استفهام على المقاول في جسر جابر، لافتا الى ان الجسر الذي شيده المقاول نفسه وسقط كان طوله كيلومترا واحدا، معتبرا ان استمرار هاتين المناقصتين يؤكد حجم الفساد في البلاد، لان طريقة الترسية كانت خطأ، فهم تارة يركزون على العرض الاقل سعرا، وتارة على الشروط الفنية بحسب رغباتهم واهوائهم وأوضح السعدون أنه اطلع على مناقصة لمستشفى جابر، وتبين ان من شروط وزارة الاشغال التي تعد من البؤر التي عليها علامات استفهام «تحديد أطراف معينة للتزود منها ببعض الأمور».

واشار السعدون الى البيان الصادر عن اجتماع مجلس الوزراء، ومجلس التخطيط المشترك والمتعلق بالتركيبة السكانية، مبينا انه «ضحك» عندما قرأ فقرة تتحدث عن استغراب المجتمعين من قلة وتناقص عدد الكويتيين مقابل الوافدين. وذكر السعدون أنه بالعودة الى المرسوم 112 لسنة 1986 والخاص بالخطة الخمسية والصادر بعد الانقلاب الثاني على الدستور، تبين ان المادة الثالثة منه تتحدث عن ان التوجهات الأساسية للخطة هي أن يتم تعديل التركيبة السكانية بصفة تدريجية لتحقيق التوازن بين المواطنين والوافدين في العام 2000.

وتطرق السعدون إلى ما ينشر صحافيا حول حل قضية البدون، واصفا اجراءات الحكومة في هذا الشأن بالعبثية والكارثية على البلد، وقال «إن الحكومة البهية الحالية تتكلم عن شيء جديد لا أدري من أين جاءوا به، وهو مصطلح البدون الجدد «وهم يقصدون البدون المتواجدين بعد العام 1965، وتساءل السعدون من أعطى الحكومة حق الحديث عن بدون ما بعد العام 1965؟ مذكرا بأن القانون حدد العام 1965 وما قبله لمن يتم تصنيفهم بالبدون، وهؤلاء ضمن مسؤولية الحكومة طبقا للقانون.

وتحدث السعدون عن قانون «الوحدة الوطنية» والذي تم نشر أخباره في الصحافة من دون أن يصل إلى المجلس بعد، وقال «إذا صح ما تم نشره، فإن هذا القانون هو صورة أخرى لقانون التجمعات السيئ الذي ابطلته المحكمة الدستورية» مؤكدا انه سيتم التصدي لهذا القانون الكارثي كما سنقدم تعديلات يدعم حرية التعبير والرأي ويعالج خطأ تطبيق قانون المرافعات والمحاكمات الجزائية على مخالفات قانوني المطبوعات والمرئي والمسموع. ويشمل مسائل الحبس الاحتياطي والقاء القبض وفترة الحجز، وأتاحة الفرصة للمتهم للاستعانة بمحام. وسئل السعدون ان كانت هذه القضايا المثارة هي محاور استجوابات جديدة فقال «ان بعض هذه القضايا واردة بالفعل في استجوابات، ولدينا الكثير من القضايا التي سنتابعها، ومنها عدم تطبيق خطة التنمية. وأضاف «ان تحديد الطرف المستجوب رهن بما يحدده النواب، فنحن لدنيا استجوابات عديدة وكافية لرئيس الوزراء، وإذا أرادوا الآن الانتقال الى استجواب الوزراء فلا مانع عندنا.

وبسؤاله عن عدم تحقيق الاستجوابات أي نتائج، أجاب السعدون «لا، أبدا، وإذا كان الغرض من النتيجة هو أن نأتي بالعدد الكافي لنزع الثقة من الوزير أو عدم التعاون مع رئيس الوزراء، فهذا يعني عدم تحقيق النتيجة لكن هناك نتائج محققة، فيكفي اثارة مثل هذه القضايا في الاستجوابات، وعلى سبيل المثال، لا أريد القول ان جولة رئيس الحكومة الخليجية مرتبطة باستجوابه الاخير، لكن في الوقت نفسه لا نستطيع تجاهل تأثير الاستجواب على الجولة، ونحن مطلوب منا ممارسة دورنا إذا لم تصحح الأخطاء.

وعن إعلانه السابق بأن إسقاط المحمد أجندة له، قال «نحن مستمرون، وأؤكد أن التصدي للشيخ ناصر المحمد وحكوماته المتعاقبة هو محاولة لانقاذ الكويت من ناصر المحمد» وتساءل «هل تريدون وضوحا أكثر من هذا».

خلال ندوة التيار التقدمي التي أقيمت بعنوان "نحو الإصلاح الدستوري"

احمد الديين: الدستور الحالي "دستور الحد الأدنى"

وصف الكاتب احمد الديين الدستور الحالي بأنه دستور الحد الأدنى وليس دستورا ديموقراطيا مكتملا، معتبره تسوية تاريخية بين الحكم ومتطلب بناء الدولة الحديثة وبأنه بمقدار ما هو مكسب للشعب فإنه مكسب كذلك للأسرة الحاكمة، كرست من خلاله شرعيتها التاريخية بشرعية دستورية.

وقال ان الحديث عن الإصلاح الدستوري انما يعني ذلك تنقيح الدستور بالاتجاه الديموقراطي الذي يؤدي إلى استكمال الطابع البرلماني لنظام الحكم، مبينا أن تنقيح الدستور له عدة شروط ومتطلبات ليست بالسهلة.

وأشار الديين في ندوة «نحو الإصلاح الدستوري» التي نظمها التيار التقدمي الكويتي مساء أول أمس إلى ان الدستور فرض حظرا زمنيا على عملية التنقيح تمثل في السنوات الخمس الأولى من العمل به وذلك بهدف ضمان الاستقرار.

وقال ان المواد المتعلقة بالحريات لا يمكن تعديلها إلا نحو مزيد من ضمانات الحرية والمساواة، مشيرا إلى ان الدستور تعرض إلى محاولات تنقيح مختلفة منذ سنة 67 وحتى الآن من خلال قيام الحكومة بمحاولة تفسير بعض النصوص الدستورية عن طريق المحكمة الدستورية.

وأشار إلى ان هناك ثمانية طلبات تقدم بها بعض النواب الإسلاميين نحو تعديل المادة الثانية من الدستور، مبينا ان احد هذه الطلبات رد عليه الأمير الأسبق الشيخ صباح السالم في مذكرة يبرر بها سبب رفضه لاقتراح التنقيح أما الطلبات الأخرى فلم يرد عليها.

ولفت إلى ان لجنة النظر في تنقيح الدستور التي أنشأتها الحكومة في الثمانينيات رفضت جميع الاقتراحات التي تقدمت بها الحكومة باستثناء مقترح وحيد يتعلق بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمة من خمسين إلى ستين عضوا، مضيفا عندما رأت الحكومة ذلك سعت إلى تفتيت النظام الانتخابي على أمل ان يقبل المجلس القادم بمشروع الحكومة في تنقيح الدستور.

وبين أن المجلس الذي انتخب في ظل الدوائر الـ25 اقر تنقيح الدستور من حيث المبدأ، مضيفا: الا ان تحرك القوى الوطنية والشعبية الذي بين أن عملية التنقيح من شأنها تقليص صلاحيات السلطة التشريعية أربك خطة الحكومة ودفعها الى سحب واسترداد طرح فكرة التنقيح.

وأشار الى ان الدستور الحالي هو دستور الحد الأدنى ولا يمكن ان يكون في وضعه الحالي دستورا ديموقراطيا متكاملا، مبينا أن الدستور لا يفسح المجال إلى طرح الثقة بالحكومة كاملة ويعطي للوزراء غير المنتخبين دورا في التصويت وكذلك لم يقر بوجود الأحزاب السياسية ويضع ضمانات مبالغ فيها على موضوع طرح الثقة برئيس مجلس الوزراء، الأمر الذي يبين أن ميزان القوى كان مختلا وليس بصالح الاتجاه الديموقراطي.

وقال بعد التجمع الشعبي الحاشد في ساحة الصفاة أول يناير الماضي: لم يعد بإمكان السلطة في ظل حالة التوازن التي تشكلت ان تبادر مرة أخرى الى الهجوم على الدستور لا بالتلويح والحل غير الدستوري ولا حتى بالعودة إلى المقترحات التي طرحت عبر النائب على الراشد.

وأشار الى ان الانتفاضات الشعبية العربية والتحولات الجارية في الوطن العربي خلقت واقعا جديدا في العالم العربي وبالتالي ينعكس علينا نحن في الكويت، مؤكدا أنه من الصعب ان تذهب السلطة الى تنقيح الدستور في الاتجاه السلبي الذي يقلل ويقلص الحريات وسلطة الشعب.

وقال ان ميزان القوى الحالي في حالة من التوازن بحيث لا القوى الشعبية والوطنية قادرة على ان تتجه نحو الإصلاح الديموقراطي ولا السلطة قادرة على ان تعيدنا إلى الوراء، مبينا ان حالة التوازن لا يمكن ان تستمر طويلا بهذا الاتجاه ولابد من ان تحسم بطريقة او بأخرى.

وأكد ان تنقيح الدستور بالاتجاه الايجابي وتبني هذه الفكرة وبلورتها أصبح امرا مستحقا بحيث يؤدي الى مزيد من الحريات ويؤدي إلى الانتقال للنظام البرلماني في إطار إمارة دستورية، مشيرا الى أهمية تنقيح المادة 43 وعودتها الى الأصل بحيث تكون هناك حرية في تكوين الأحزاب وكذلك المادة 80 في الفقرة الثانية والتي تعتبر الوزراء غير المنتخبين في مجلس الأمة اعضاء به بالإضافة الى تعديل المادة 98 بحيث تتقدم كل وزارة فور تشكيلها بتقديم برنامجها الى مجلس الأمة ليصوت المجلس على أعطائها الثقة لتستمر او حجبها عنها ومنعها من الاستمرار.

وقال ان مضي 49 عاما على وضع الدستور يجعل الأوان حان إلى إيجاد إمارة دستورية بمعنى الكلمة التي نحترمها جميعا وتؤكد أن الامارة في ذرية مبارك الصباح، مضيفا: وآن الأوان لنقول «منكم الأمراء يا آل الصباح ومنا الوزراء».

الرومي يقترح جزءاً من ميزانية مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لتقديم منح دراسية

قدم النائب عبدالله الرومي اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: ينص سند إنشاء مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الموقع في 1976/12/8، والذي أقره المرسوم الصادر في 1976/12/12 بالاعتراف بالشخصية المعنوية لهذه المؤسسة، على أن من بين أغراضها تقديم المنح الدراسية والتدريبية والجوائز التشجيعية للدارسين والباحثين في المجالات العلمية المختلفة (المادة الخامسة/ حـ).

عبدالله الرومي

ومن بين مواد المؤسسة نسبة محددة من صافي الارباح السنوية لشركات مساهمة كويتية. وكانت هذه النسبة في البداية 5٪ وهي الآن 1٪.

ولما كانت نتائج الثانوية العامة في الكويت تسفر دائما عن عدد من الطلبة (والطالبات) المتميزين، كويتيين ووافدين، وتدل على تميزهم الدرجات العالية التي يحصلون عليها، وهي فئة من الطلبة تستحق التشجيع والمساعدة لمتابعة دراستهم في الكليات والمعاهد العالية داخل الكويت وخارجها.

وقد يتعذر على بعضهم مواصلة دراسته وتحمل مصروفات هذه الدراسة وتكاليفها نظرا لمحدودية دخل أسرهم، ومثل هذا التوجه، الى جانب جوانبه الانسانية، مكسب للكويت بتنمية أبنائها المجدين، ومكسب أدبي برعايتها للمجدين من أبناء الوافدين.

ونص الاقتراح على أن تخصص مؤسسة الكويت للتقدم العلمي جزءا من ميزانيتها السنوية لتقديم منح دراسية داخلية أو خارجية للمتفوقين في امتحان شهادة الثانوية العامة، كويتيين وغير كويتيين، وذلك وفقا للاعداد والشروط التي يضعها مجلس ادارة المؤسسة، على ألا يستفيد من هذه المنح من يحصل على منحة دراسية أو إجازة دراسية بمرتب كامل سواء من قبل وزارة التعليم العالي أو من أي جهة أخرى.

الطبطبائي: مواقف خاصة لمسجد الخليفي بالشهداء

قدم النائب د.وليد الطبطبائي اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: لما كان مسجد وجامع الخليفي بمنطقة الشهداء قطعة 4 يفتقر لوجود مواقف خاصة لسيارات المصلين لتلبية احتياجات سكان المنطقة من مواطنين ومقيمين، وللقضاء على ظاهرة المواقف المكشوفة وذلك لاخذ المشهد الحضاري العام للمنطقة والتسهيل على المصلين في ايجاد مواقف السيارات.

ونص الاقتراح على انشاء مواقف خاصة لسيارات المصلين في مسجد وجامع الخليفي بقطعة (4) بمنطقة الشهداء.

زار مستشفى سرطان الأطفال في مصر وأثنى على تجهيزاته

الدقباسي: نسعى للتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية

علي الدقباسي خلال زيارته إلى مستشفى سرطان الاطفال (57357) أمس (ناصر عبدالسيد)

قام رئيس البرلمان العربي علي الدقباسي امس بزيارة الى مستشفى سرطان الأطفال (57357) حيث تفقد أقسامه المختلفة والذي يرعى علاج الاطفال المرضى بالسرطان من الدول العربية.

وقال الدقباسي في تصريح لـ «كونا» عقب الزيارة «ان هذا المستشفى الذي أنشئ في عام 1999 يعد من أعظم المشروعات الصحية في اقليم شرق المتوسط التي تعنى بصحة الطفل العربي». وأوضح أن هذه الزيارة لمستشفى سرطان الأطفال (57357) تأتي ايمانا منا كبرلمان عربي بالدور الانساني ورعاية حقوق الانسان ورغبة من البرلمان العربي في محاولة للتعرف على طبيعة عمل هذا المركز الصحي العربي الكبير ومحاولة تقديم الدعم والمعونة له. وأشار الى حرص البرلمان العربي على توطيد علاقاته بمؤسسات العمل العربي المشترك المعنية والمسؤولة عن شؤون اللاجئين وشؤون المرضى والتصحر.

وأعلن اعتزامه بصفته رئيسا للبرلمان العربي القيام بزيارة للاجئين العرب الذين يتعرضون لظروف غير انسانية في مختلف بقاع الوطن العربي في محاولة لتسليط الضوء على المشكلات التي تواجههم.

وقال انه يفكر في زيارة اللاجئين على الحدود المصرية ـ الليبية وكذلك اللاجئون على الحدود التونسية ـ الليبية وأيضا مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا بالاضافة الى عدد من الزيارات التي تعنى بالجانب الانساني للمواطنين العرب.

واضاف الدقباسي «نحن نسعى للتواصل مع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية بحقوق اللاجئين وحقوق الانسان والحريات». وأكد انه سيقوم بزيارات ميدانية وسيعرض اقتراحات في البرلمان العربي من أجل الحصول على موافقة البرلمان في تقديم الدعم والمعونات للاجئين على غرار القرارات التي اصدرها البرلمان بشأن زيارة غزة وتقديم معونات للاشقاء الفلسطينيين معتبرا أن هذا يدخل في اطار عمل البرلمان. وحول الاجتماع السادس لمكتب البرلمان العربي الذي اختتم أعماله الاثنين الماضي قال الدقباسي ان اهم ما تمخض عنه الاجتماع هو اللقاء مع الأمين العام لجامعة الدول العربية د.نبيل العربي. وأضاف أن البرلمان العربي قرر أن يعقد جلسة هامة في النصف الأخير من شهر سبتمبر المقبل بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة. وقال ان من القرارات التي خرج بها اجتماع المكتب اصدار مجلة فصلية لتوثيق أعمال البرلمان وتسليط الضوء عليها، مضيفا ان البرلمان العربي سيدفع باتجاه تعزيز علاقاته كمؤسسة برلمانية عربية مع البرلمانات الوطنية في كل الدول العربية والاستفادة من خبراتهم.

وذكر الدقباسي أنه في هذا الاطار تم ارسال رسائل الى رؤساء البرلمانات الوطنية العربية لتدريب عدد من موظفي البرلمان العربي على العديد من الأنشطة التي يمكنها أن تطور أداء عمل البرلمان. وأوضح أن هذا التدريب لموظفي البرلمان العربي سيمكنه من تحقيق أهدافه وتطلعاته في خدمة مسيرة العمل العربي المشترك حتى يكون مؤسسة برلمانية عربية قادرة على تحقيق الحلم العربي وتعزيز حقوق الانسان والحريات والدفع باتجاه اصدار تشريعات تعزز هذه الغاية. وقال ان البرلمانيين العرب لا يريدون أن يكون البرلمان العربي مؤسسة عربية بروتوكولية في العلاقات العامة والتنسيق وغيره ولكن مؤسسه تحاول اصلاح مؤسسات العمل العربي المشترك.

وأضاف أنه من باب أولى أن يكون البرلمان العربي نموذجا لمؤسسة عربية قادرة على اصلاح الخلل في المؤسسات العربية الاخرى مضيفا أنه «لذلك لابد من تدريب موظفي البرلمان والاهتمام بالتواصل مع الرأي العام العربي من خلال الانترنت بالاضافة الى التواصل مع رؤساء البرلمانات الوطنية للاستفادة من تجربتهم وخبراتهم لكي لا يكون البرلمان العربي بمنأى عن الأنشطة البرلمانية في المحيط العربي.

واعرب الدقباسي في ختام تصريحه عن تطلعه لأن تجرى انتخابات برلمانية محققة لتطلعات وطموح الشعبين الشقيقين في مصر وفي تونس وكذلك التطلع الى انهاء الأوضاع المأساوية في كل من ليبيا واليمن وسورية بما يحقق كرامة الشعوب ومصالحها ومصالح جميع شعوب الأمة العربية. وغادر رئيس البرلمان العربي القاهرة امس عقب زيارة لمصر ترأس خلالها الاجتماع السادس لمكتب البرلمان العربي.

● هناء السعيد